سامي عطا

التربية والمسؤولية الأخلاقية!!

لا يمكن أن تتأسس المجتمعات المعافاة والسليمة إلاّ بناءً على نظرية تربوية وتنشئة اجتماعية تعتمد على منجزات علمية تتضافر فيه عدد من العلوم علم التربية وعلم النفس وعلم الاجتماع والاقتصاد والقانون والاخلاق, إن تربية الفرد عملية معقدة, لكن الشيء المؤكد أن الإنسان كمختلف الأشياء في هذا الوجود, كائن متغير والإنسان أبن بيئته وزمانه, ولا يمكن أن نضع الإنسان في قالب ثابت ونفرض عليه البقاء فيه دون تغيّر, ويتميز الإنسان عن بقية الكائنات بأنه كائن يمتلك إرادة والإرادة تعطيه حرية التصرف والفعل, ويدخل الإنسان في علاقة فعل وتفاعل مع سواه من البشر كما أنه يدخل في سجال مع الطبيعة والبيئة التي تؤثر في سلوكه وشخصيته وأخلاقه, هذه الفاعلية بدأ إدراكها منذٌ منتصف القرن التاسع عشر, حيث كتب ماركس في أطروحته الثالثة حول فيورباخ يقول: " إن النظرية المادية التي تقر بأن الناس هم نتاج الظروف والتربية، وبالتالي بأن الناس الذين تغيروا هم نتاج ظروف أخرى وتربية متغيرة، –هذه النظرية تنسى أن الناس هم الذين يغيرون الظروف وأن المربي هو نفسه بحاجة للتربية". وهذه النظرة تؤكد على أنه لا يمكن إقامة مجتمع معافى وسليم إلاّ من خلال تربية أبنائه وتنشئتهم بصورة سليمة ومعافاة , وإذا كان حجر الأساس في التربية السليمة الأسرة الأم والأب تحديداً, فإن مؤسسات اجتماعية عديدة تلعب دوراً في التربية المدرسة والجامعة والإعلام ووسائل الثقافة المختلفة, وعليه لا ينبغي النظر إلى الإنسان بكونه منفعلاً وحسب, بل بوصفه فاعلاً ومنفعلاً في نفس الوقت.

ولقد نظرت الفلسفات ما قبل منتصف القرن التاسع عشر إلى الإنسان بوصفه قالباً أو قل صلصلاً يتم تشكيله بالكيفية التي يضعها الخزاف, لقد قال أبن تيمية عبارته المشهورة " لا يتغيّر ما في الأعيان إلاّ إذا ما تغير ما في الأذهان" وهذه العبارة تنطلق من نفس القاعدة, وأن التغيير يبدأ بتغيير الإنسان ذاته وصياغة ذهنه, وعلى الرغم من أن هذا الأمر يحمل بعض الصحة, إلاّ أن الأمر يتعلق بمضمون هذا التغيّر , ولقد التقطت الجماعات الظلامية هذه العبارة لابن تيمية ووجهتها باتجاه التغيّر السلبي.

ومع ذلك , فإن نتائج عدد العلوم الإنسانية أثبتت أن بناء شخصية الإنسان يقوم على قاعدة جدل الذات والموضوع , جدل الإنسان والمجتمع , جدل الإنسان مع أقرانه من البشر, بمعنى أنه بقدر تفاعله مع البيئة والمجتمع , فإنه يتفاعل ويتأثر بأقرانه من البشر, فهو يتأثر ويؤثر, كما أنه يعي عملية التغيّرات الذاتية ويتفاعل معها.

تغريدة/

قرار المملكة بإدراج عدد من التنظيمات والجماعات ضمن قائمة الإرهاب لا يمكن اعتباره إلاّ تنصلاً لا أخلاقيا عن جماعات كان لها يد طولى في نشأتهم, ويمكن اعتبار معظم أفراد هذه الجماعات ضحايا سياسات وجدوا أنفسهم ينخرطون فيها , حيث ينبغي التفريق داخل هذه الجماعات بين فريقين, فريق الفاعلين وهم أعوان المملكة إلى الأمس القريب يتكون هذا الفريق من شيوخ قبائل ورجال دين اتخذوا من الدين ساحة للكسب ومجالاً للمقاولات بالقطعة, والجميع يعرف تأسيس المعاهد العلمية في منتصف سبعينيات القرن المنصرم ودورها في تعبئة وتجنيد الشباب للجهاد في أفغانستان ومحاربة الشيوعية, والفريق الآخر هم ضحايا من الشباب جرى التغرير بهم واستدرجوا إلى هذا المصير, بسبب الفقر والحاجة.

ولما كانت المملكة أحد أسباب نشأة هذه الجماعات, عبر التمويلات الضخمة ,فإنها بذلك أنشأت جيلاً جله معاق, فإنه ليس من الإنصاف أن تتنصل عنهم ولا تتحمل تبعات معالجة هذه الإعاقة, وأخلاقياً ينبغي أن يرافق هذا القرار عدد من السياسات تعيد تأهيل وتصحيح ما ارتكبته من آثام في حق الناس, وينبغي النظر إلى هؤلاء الشباب بوصفهم ضحايا سياسات وضعها كبار وأصحاب مصالح, وإذا أضحت هذه السياسات تهدد هذه الكيانات اللقيطة, فإن قرارات كهذه دون معالجات لها ستغدو كارثة إنسانية بكل المقاييس, وينبغي أن تدرك هذه الكيانات أنه لا حل إلاّ بعلمنة الدولة وإبعاد الدين وشيوخه عن شؤون السياسة، وجعل الدين شأناً مجتمعياً خالصاً، ولذا فإنه يتحتم على المملكة أن تتحمل تبعات عبثها بالدين ودعمها لمراكز وشيوخ غرروا بشباب ، أضحوا قوة عاطلة وعاجزة, إننا أمام جيل معاق بكل ما تعنيه كلمة الإعاقة من معنى ، إن المملكة مسؤولة مسؤولية أخلاقية عن رجس الخراب هذا ، وينبغي أن تعيد تأهيل هؤلاء الشباب حتى يستطيعوا الاندماج في مجتمعاتهم.

• استاذ فلسفة العلوم ومناهج البحث
قسم الفلسفة كلية الآداب جامعة عدن

محمد محمد إبراهيم
mibrahim734777818@gmail.com

(3-3)

على عتبات الدولة الاتحادية

الأقلمة.. التنمية مضمار سِبَاق

لا يحتمل واقع اليمن التنموي ووضع المواطن المعيشي مسألة التسويف إلى حين تقاسم السلطة في إطار الأقاليم، بل يدرك كل يمني ما تتطلبه معيشة الناس في عمق جغرافيا تتقاسم قسوتها وفقرها تجمعات سكانية يعيش الغالب منها في ظل واقع مرير، ابتداءً من غياب مشروع الماء الصالح للشرب، ومروراً بالوحدة الصحية والمدرسة والطريق الذي يربط منافي القرى بحواضر ومراكز الأقاليم، ومشاريع أخرى تخدم الزراعة ويلامسها كل فرد في المجتمع الفقير أغلبه لأدنى مستويات الحياة الكفاف، إذ لم يشهد هذا المجتمع منذ زمن طويل على الخارطة اليمنية سوى صراع قوى المال والنفوذ على مراكز ومفاصل السلطة مُهمّشاً الأطراف إلا من شظايا هذا الصراع..

جوهر الرسالة الأهم في هذا المقام، أن الأقاليم اليمنية توزيع إداري ليتنفس الجميع من رئة العدالة التنموية، لا سياسي أو سيادي أو سلطوي، يوصل الصراع للقرى، ويعيد الذاكرة إلى شبح الموت والغدر في المناطق الوسطى في ثمانينات القرن الماضي، وما قبلها من عهود السلطنات والأبَّهات قبل وبعد رحيل المستعمر.. كما أن الأقاليم مسؤولية تنموية وليست مغنماً وظيفياً مادياً، ومن يقبل بالمنصب في إدارة الموارد عليه أن لا يتهرب من مسؤوليته التنموية، كي لا يعيد اليمن إلى نفس واقع الفاقة والكفاف والعيش على الأمل والجدل السياسي..

ولعل هذا هو التوصيف الواقعي لخطوة القيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي – رئيس الجمهورية – في توزيع اليمن إدارياً على ستة أقاليم، كحل أمثل يتلاءم مع المرحلة المتخمة بحقائق الصراع الذي غيّب التنمية، وقتل فرص بناء الدولة، منتجاً واقعاً من العوز المزمن والرجاء الدائم، وهو الواقع الذي لا يدع للقوى السياسية أو أي قوى - لا ترى إلا نفسها ومصالحها في مرآة الحال اليمني- مجالاً للهروب من مواجهة تبعاته عبر كيل الأعذار الكيدية وتحميل الماضي ما ليس ينفع ولا يجدي للحاضر والمستقبل..

كما أن هذا الخلل والفقر والنقص التنموي غير الطبيعي- في بلد كان له حضارة بناها إنسان أصيل قهر الطبيعة وصان الهوية اليمنية الواحدة- هو مضمار السباق المنطقي لكل من وجد في نفسه طموحاً للوصل إلى السلطة التي لا تعني أكثر من مسؤولية سد هذا الخلل والفقر التنموي.. كما أنه الميدان الحقيقي الذي يتطلب من كل القوى السياسية، والعقول المستنيرة، والإدارية، وأفواج الطاقات البشرية أن تتنافس على شرف النجاح في إيجاد مقومات النماء الإنساني في المناطق النائية والحضرية ومراكز الأقاليم، وفي هذا فليتنافس الوطنيون..

إن بلداً كاليمن تتشكل دولته الآن كنظام اتحادي أقاليمي في مجتمع جمهوري وليس سلطانياً وراثياً، لن يكتب له النجاح ما لم يدرك ساسته ومحركو شارعه وجماهيره، أن الأقلمة مسؤولية تنموية وأمنية تنافسية، وليست شعاراً يردده الساسة والهاربون من مسؤولياتهم الوطنية إما إلى الماضي ليحكمنا الأموات، أو إلى المستقبل فيحكمنا الأمل والخطابات والشعارات، فاليمن اليوم أمام نقطة تحول تاريخية دقيقة بظرف زمني متخم بتجاذبات الواقع الاقليمي التي تعيد الذاكرة لأكثر من عشرين عاماً لا يزال اليمن يدفع ثمن تهوره، ونقطة تبَدّل خطيرة بإعلام فتنوي لا يعكس الوفاق في حين يراقب العالم بإمعان تعاطي اليمنيين مع مجريات ما بعد الحوار الوطني المدعوم بقرار أممي أجمعت القوى السياسية– وإن تناكفت في خطابها– بأنه إيجابي ويصب في مصلحة اليمنيين...

إن المرحلة الراهنة توجب على كافة القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني أن تقف إلى جانب القيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي – رئيس الجمهورية – للوصول إلى اليمن الاتحادي التنافسي والديمقراطي، كما تُوجب على من يقدمون أنفسهم كصف مستَنير يحمل مسؤولية الخطاب السياسي والإعلامي لتلك القوى، أن يقطعوا حبال الماضي بتحفيز الخطط التنموية في الحاضر، وأن يتركوا المكايدات السياسية، واستنهاض قوة الدولة الآن بتهويل التحديات الحتمية، لمحاولة إقحامها في حروب جديدة لا تزيد اليمنيين إلا خسراناً..

كما أن على الجمع السياسي أن يعي جيداً أن الذهاب إلى غير التنمية التعلمية والتأهيلية والصحية والثقافية والبنيوية، وتشجيع الاستثمار والمستثمرين والانتصار لخساراتهم المتوالية عبر تحسين البيئة الاستثمارية وتأمينها، في كل اليمن وإعادة حركة العجلة التنموية إلى مسارها الصحيح، يعني بكل تأكيد فشل كل المشاريع السياسية الوطنية، خصوصاً إذا تحولت مراكز الأقاليم إلى صراع سلطوي يضرب عمق المجتمع اليمني تنموياً وأمنياً، ويلطخ الحضر الريف بوعثاء السياسة، وشلل الاقتصاد..

وجهة مطر
أحمد غراب
Ghurab77@gmail.com

الـ" هوشلية" !!

وراء كل محلل سياسي عظيم مقوت أعظم منه.

عاد المذيع في نشرة الأخبار ما كمل قراءة قرارات التعديل الحكومي إلا وقد انقسموا إلى قسمين ناس يصدروا صحف وملحقات خاصة عن سلبياته وسيئاته وموبقاته وهو الذي لم يجلس بعد على الكرسي ولم يمض ساعات على قرار تعيينه وآخرون يصدرون كتيبات ومؤلفات يعددون فيها مناقبه وشمائله وكراماته وهو الذي لم يستلم عمله الجديد بعد.

ظاهرة غريبة عجيبة قبلما تجدها في أي دولة بالعالم ولا يوجد لها سوى تفسير واحد " حبك يا سياسة جاء بعد قات " ،لهذا اعتقد أننا بحاجة ماسة إلى قانون يجرم الخوض في السياسة بعد القات لماذا ؟!

لأن من عجائب القات الأصلي انه يجعلك تتكلم كما لو كان مكشوف عنك الحجاب ، ويعطيك جوانح في المخ تحسسك أن تفكيرك من شدة سرعته جعلك تتحدث عن قرار في مارس 2014 وكأنك تتحدث عن تقييم في مارس 2015 أو 2016م.

يا ناس يا هووو أعطوا الرجل فرصة يشتغل وبعدين احكموا على نجاحه أو فشله من خلال عمله بعيدا عن مقاييس القات الأصلي والانتماء الحزبي والتقييمات الشخصية الوقتية التي لا تستند على واقع وتجربة ورؤية عملية.

مثل هذه المعضلات جعلت الشعب يشعر انه في حيرة وتوهان ليس له اول من آخر وهذه إحدى إفرازات المحاصصة الحزبية للمناصب والحروب الخفية بين الأحزاب المختلفة على الكراسي التي سرعان ما تطفو على السطح.

مشكلتنا في اليمن ليست في فشل شخص أو نجاحه ، إنما هي في الفشل والسعي إلى الشخصنة كشماعة تغطي عقدة النقص من عدم توفير العمل المؤسسي والقانون الذي يحاسب الجميع بشكل عام.

مشكلتنا أيضا في ثقافة خاطئة فمقاييس النجاح بالنسبة لنا شخصية وليست جماعية لأننا كأمة أحزاباً وأفراداً وجماعات نفتقد روح الإبداع الجماعي وهذا ما يميز شعباً متقدماً مثل اليابان وشعباً وبلداً يدور في دائرة مفرغة مثل اليمن.

ما يحدث ليس نوعا من سرعة البديهية إنما هو حالة من المخضرية والهوشلية الفوضوية التي لاعلاج لها سوى تغليب الروح الوطنية على الشخصية والحزبية والفئوية ... الخ.

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

اللهم ارحم أبي واسكنه فسيح جناتك وجميع أموات المسلمين

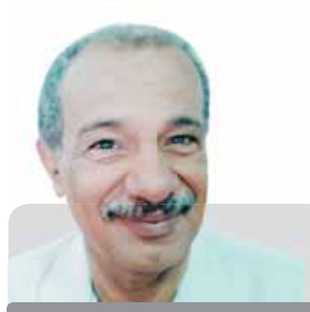

حسين محمد ناصر

أنقذوا أبين!!

* لم نسمع عن أحد من أبناء أبين الذين يعملون في إطاري الطب والقانون أيه كلمة حول ما تعرضت له المحافظة في السنوات الماضية من ويلات ونزوح وصعوبات حياة على مختلف أوجه حياة مواطنيها.

* لم نقرأ بحوثا ولا دراسات عن واقع البيئة بعد الحرب وماذا اختزنته من ميكروبات وفطريات وما هي انعكاسات وجودها ومضاعفات الإصابة بها ولا نوعية الأمراض المتوقعة بعد عودة النازحين إلى أبين.

* لم يقم أحد من مسؤولي وزارة الصحة بالنزول إلى مخيمات النازحين في مواقع تواجدهم المنتشرة في محافظات البلاد وتقييم الأوضاع الصحية فيها ولا الأمراض التي تسببت فيها عملية النزوح ولم يتم دراسة البيئة المحيطة بسكنهم ولا كيفية ونوعية المياه التي يشربونها في مناطق النزوح ولا في مدنهم وقراهم السكنية بعد عودتهم إليها!!

* لم تتم أيه إجراءات لدراسة التربة ولا الأثر وانعكاس المواد الناتجة عن استخدام مختلف أنواع الأسلحة أثناء الحرب في المدن والقرن وضربات الطائرات في جعار ومحيط زنجبار وتفجير معسكر 7 أكتوبر ومجزرة أبناء منطقتي الحصن والرواء الكارثية.

* نهم لم يقم أحد بهذه المهمات بشكل جدي ونظرة مستقبلية لنتاجاتها الطبيعية والبيئية على سكان مناطق أبين وإن قام أحدنا بذلك فإنه من باب رفع العتب ليس إلا ولكن ما هو العتب يقف كالطود أمام كل مسؤولي البلاد من كبيرهم إلى صغيرهم بعد أن تواردت أخبار الكارثة الجديدة التي حلت اليوم بمحافظة أبين والمتمثلة بظهور وانتشار الأمراض الجلدية المختلفة بدءاً بالجذام ومروراً بالجرب وأخيراً وليس بآخر تساقط الشعر "الثعلبة".

* وكلها تفتك بمواطني المحافظة تحت سمع وبصر الحكومة والدولة في ظل الاهتمام والرعاية اللازمة وانعدام الجهود الجادة لوقف هذه الكارثة والحيلولة دون انتشارها إلى مناطق أخرى.

* لقد بلغت الحالات المبلغ عنها فقط أكثر من 1200 حالة حتى أمس الأول ولا نعلم اليوم كم قد وصلت وجميعها تنبئ عن وجود فطريات مجهولة السبب انتشرت في عدد من مناطق أبين بشكل فجائي لم يستطع أحد أن يؤكد أسبابها الحقيقية والمتوفر من تصريحات ترجع هذه الحالات إلى عدوى اكتسبها النازحون من مواقع سكنهم في محافظات أخرى وأنهم عادوا بها إلى مناطقهم؟ ولم يتبادر إلى ذهن أحد من أصحاب التصريحات لماذا إذن انتشرت هنا في أبين ولم تنتشر في المحافظات التي جاءت منها هذه الحالات؟ ولم يقل أحد في تلك المحافظات أن هناك شبيهاً لهذا المرض المنتشر في أبين يقع في منطقتهم؟

* أخشى إذا لم تقم الحكومة بواجبها تجاه أبناء أبين المذعورين والذين يضعون أيديهم على قلوبهم خوفا من وصوله إليهم وإلى أبنائهم وأسرهم بشكل جماعي وتوسعه في كل مناطقهم أخشى أن تشهد المحافظة نزوحا جديدا لن يكون سببه هذه المرة الحرب ولكن سيكون الرعب والذعر وإهمال الدولة لأوضاعهم بعد الحرب وتعرض بيئاتهم إلى عوامل خارجية بسبب مخلفات الحرب.

* في بعض دول العالم يكون هناك استنفار إذا ما سمع وزير صحة عن ظهور حالة مرضية طارئة ثم الإعلان عن التخلص منها رسميا وحكومتنا للأسف هاهي تسمع عن ظهور عشرات الحالات المرضية في مديريتي زنجبار وجعار ولم تحرك ساكنا وتريد من الناس على الأقل سكان أبين عدم المطالبة برحيلها.

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية □ سياسية □ جامعة □ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير التنفيذي
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245842 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388